احتمال التحول للعجز في العام المالي 2024/2023

تخمة المعروض العالمي النفطي تهدد استقرار الموازنة المالية للكويت

بهبهاني: ارتفاع الإنتاج الأمريكي تسبب في اضطراب الأسواق

الفارق السعري في الميزانية العامة معوضه بزيادة تصدير مشتقات المصافي الثلاث في البلاد

بعد ارتفاع لعامين متتاليين انخفض سعر برميل النفط الكويتي خلال تعاملات عام 2023 بنحو 0.17 % سنوياً، رغم زيادة التوترات الجيوسياسية، واستمرار التخفيضات الطوعية للإنتاج من قبل تحالف "أوبك+"، إلا أن تخمة المعروض العالمي حالت دون استمرار الأداء الصعودي.

ورغم أن الانخفاض السنوي لسعر برميل النفط الكويتي يُعد طفيفاً، إلا أنه يبدد آمال استقرار الموازنة المالية في منطقة الفائض، ويؤكد احتمال التحول للعجز في العام المالي 2024/2023، وذلك مع استمرار التزامها بالخفض الطوعي للإنتاج.

وسجل سعر برميل النفط الكويتي في ختام عام 2023 نحو 81.9 دولار، مقارنة بـ82.04 دولار للبرميل في نهاية عام 2022.

وعلى مدار العام المنصرم، سجل النفط الكويتي تراجعاً بنحو 5 مرات على أساس شهري جاء أكبرها في مايو بهبوط 8.12 % للسعر، بينما ارتفع سعر البرميل خلال العام خلال 7 أشهر جاء أكبر معدل في يوليو بواقع 12.81 %.

الخسائر كانت أكبر في أسعار النفط عالمياً، إذ سجلت أكبر انخفاض سنوي منذ العام 2020، لتتراجع الأسعار الآجلة لخام برنت بنسبة 10.3 % لتُغلق عند سعر77 دولاراً أمريكياً للبرميل بعد أن وصلت إلى 96.6 دولاراً أمريكياً للبرميل في سبتمبر 2023.

يأتي ذلك مع سيطرة المخاوف المرتبطة بزيادة المعروض في السوق من الإنتاج خارج "أوبك"، رغم خفض تحالف "أوبك+" حالياً الإنتاج بنحو 6 ملايين برميل يومياً، بما يمثل 6 % من الإمدادات العالمية.

رحلة الأسعار

قال عبدالسميع بهبهاني خبير واستشاري نفط إن تقلبات أسعار النفط في 2023، كانت "عنيفة" لم تشهدها الأسواق منذ الخمس سنوات الماضية، إذ بدأ ذلك في الربع الأول من العام بأزمات البنوك الأمريكية وإعلانها البعض إفلاسها، وتحول السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وذكر أن تلك العوامل أثرت على تمويل شركات الحفر، فسبب نقص تمويل البنوك وزيادة نشاط الإنتاج الأمريكي، مما أضاف إلى السوق تقريباً أكثر من 12.8 برميل باليوم، وبدأ زيادة الإنتاج".

وكشف بهبهاني أن الربع الثالث من العام المنصرم شهد ضعفاً معتاداً بالطلب، ومع انخفاض الطلب العالمي قفزت الأسعار، لعامل الحرب التي تفاجأ فيها العالم في فلسطين، واضطراب الأسواق، وبدأت الأسعار في الارتفاع إلى أن وصلت مع بداية الربع الرابع إلى تقريبا نحو 97 دولاراً للبرميل.

وبين أنه رغم ضعف الطلب، ولكن تراجع السعر مرة أخرى لمستوى 73 دولاراً، وذلك عندما وصل الإنتاج الأمريكي إلى الأوج 13.2 مليون برميل يومياً.

ولخص خبير واستشاري النفط العوامل الأربع المؤثرة في الأسعار لقرارات "الفيدرالي" لمقاومة التضخم برفع الفائدة، وزيادة المخزون العالمي الذي تجاوز 2.2 مليار برميل، وزيادة الإنتاج من خارج "أوبك" المتوقع امتداده لعام 2025، فضلاً عن خروج أنجولا وانضمام البرازيل لتحالف "أوبك" واضطرابات الملاحة في البحر الأحمر.

ولفت بهبهان" إلى أن انخفاض النفط الكويتي "بسيط" يصعب القياس عليه، وقد يكون موسمياً للصيانة التي قد تستغرق عادة شهر إلى شهرين بذلك، ولكن الفارق السعري في الميزانية العامة معوضه بزيادة تصدير مشتقات المصافي الثلاثة في الكويت.

وأوضح أن سعر الخام الكويتي المعروض على منصة الأسعار لا يمكن الحكم عليه على كامل الإنتاج الكويتي، إذ أخذ المشتق نسبة كبيرة من الخام للتصدير وصل إلى 400 ألف برميل يومياً، كما أن الإمداد العالمي للنفط الكويتي لا يتجاوز 1.5 مليون برميل، والباقي يُحول للمصافي وأغراض أخرى في الكويت.

وتبعاً لذلك ووفق استشاري النفط فلن يؤثر ذلك الخفض على الموازنة العامة، إذ سيكون هناك فائضاً بالموازنة العامة، فمعدل بيع الخام الكويتي وصل إلى هذا الوقت لـ86 دولار للبرميل تقريباً، وبإضافة الهامش الربحي العالي، لمشتق التكرير فسوف يرتفع فائض الموازنة.

يُذكر أن الكويت تتوقع تسجيل عجزاً بقيمة 6.83 مليار دينار، وإيرادات بقيمة 19.45 مليار دينار في العام المالي 2024/2023، مستندة إلى سعر 70 دولاراً لبرميل النفط، ليصل الإجمالي المقدر للإيرادات النفطية 17.17 مليار دينار.

وتوقع بهبهاني أن تكون أسعار النفط في تصاعد رغم التقلبات، تزامناً مع الطلب العالمي المتزايد في العام الحالي، ليصل الطلب العالمي 103 مليون برميل يومياً، على يبدأ الأثر مع نهاية الربع الأول.

وذكر:" توقعاتي للنفط أنه في تصاعد، وإن كنت متردداً على مدى قدرة التخفيضات على السحب من المخزونات العالمية العالية، خاصة مع الزيادات التي تأتي خارج من أوبك، كما ذكرت الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية ودول غرب إفريقيا".

من جانبه صرح كامل الحرمي المحلل النفطي أن الكويت تحتاج إلى سعر تعادلي في نطاق 90 إلى 93 دولار للبرميل لموازنة الأوضاع المالية وعدم تحولها للعجز، لذا فمع الأسعار الحالية من المتوقع تسجيل عجز في الميزانية العامة للكويت المنتهية بختام مارس 2024.

و أكد الحرمي أن أسعار النفط الكويتي مرتبطة بالعالمية، لذا فتراجع السعر يعود بشكل أساسي لتخمة المعروض، خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ووصول إنتاجها نحو 13.5 مليون برميل في اليوم الواحد، وإنتاج كندا بنحو 4 إلى 4.5 مليون برميل، واتجاه البرازيل لإنتاج 5 ملايين برميل مستقبلا، فضلاً عن إنتاجات إيران وفنزويلا.

بدوره رجح الحرمي إنه من الصعب وصول أسعار النفط العالمية إلى مستوى 80 دولاراً للبرميل في العام المقبل، إلا في حال حدوث حرب أو أزمة، مثل التوترات الجيوسياسية بالمنطقة، أو أزمة الملاحة في البحر الأحمر وتأثيرها على الناقلات العالمية.

وأضاف:" من الصعب جداً استمرار تحالف أوبك+ في التخفيضات الطوعية للإنتاج، خاصة لعدم قدرتها على التأثير في تخمة المعروض النفطي عالمياً، مع انسحاب عدة دول لا تريد تطبيق الخفض، لذا فلا جدوى للخفض".

أسعار النفط تواجه المجهول في العام الجديد

الحرمي: من الصعب وصول أسعار النفط العالمية إلى مستوى 80 دولارا للبرميل في العام المقبل

ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

«الموجز الرقمي»: 2.25 مليار دولار.. حجم استثمارات 414 شركة ناشئة خلال 2023

كشفت بيانات منصة "الموجز الرقمي Digital Digest"، المتخصصة في رصد الاستثمارات الجريئة للشركات الناشئة، عن استثمار 2.25 مليار دولار في 414 شركة ناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال 2023.

وأظهرت بيانات Digital Digest، أنه تم استثمار 1.06 مليار دولار في الشركات الناشئة بالمنطقة العربية خلال الربع الرابع من عام 2023م، وهو أعلى مستوى خلال العام ذاته؛ حيث سجل الربع الثالث استثمارات بقيمة 184.45 مليون دولار، مقابل 181.14 مليون دولار في الربع الثاني، ومقابل 826.78 مليون دولار في الربع الأول.

واقتنصت الشركات التي يقع مقرها بالسعودية 56.8 % من قيمة الاستثمارات بالشركات الناشئة في المنطقة العربية خلال عام 2023م؛ حيث جمعت 1.28 مليار دولار من القيمة الإجمالية للتمويل عبر 118 صفقة، تمثل 28.5 % من الصفقات الإجمالية (الكثير من السلسلة ب).

وبحسب بيانات Digital Digest، حصلت الشركات الناشئة في الإمارات على 25.3 % من حجم التمويلات بواقع 569 مليون دولار، عبر 156 صفقة تمثل 37.7 % من عدد الصفقات خلال العام 2023م.

وجاءت الشركات المصرية في المرتبة الثالثة باستحواذها على 14.6 % من قيمة التمويل، و14.5 % من عدد الصفقات.

وتوزع عدد الاستثمارات بواقع 130 صفقة في الربع الأول من 2023، و79 صفقة في الربع الثاني، و76 صفقة بالربع الثالث، و129 استثمار بالربع الرابع.

وخلال شهر ديسمبر، كشفت منصة Digital Digest، عن استثمار 457.7 مليون دولار في الشركات الناشئة بالمنطقة العربية، حيث سيطرت الشركات السعودية على قيمة الاستثمارات بنسبة 95.5 %.

وحصلت 50 شركة ناشئة في المنطقة العربية على تمويل خلال شهر ديسمبر من عام 2023، كان 60 % منها بالسعودية، مقابل 30 % للشركات الإماراتية، فيما كان نصيب الشركات المصرية 10 % من عدد الصفقات.

وجمعت الشركات الناشئة في المنطقة العربية تمويلاً بقيمة 379 مليون دولار خلال شهر نوفمبر الماضي، مقابل 147.4 مليون دولار خلال شهر أكتوبر 2023، لترتفع قيمة الاستثمارات بنسبة 157.1 % على أساس شهري.

وحافظت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية على ترتيبهم بأعلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاستثمار الجريء خلال العام 2022؛ لتحل الدول في المراتب الثلاثة الأولى على الترتيب.

رسم بياني يوضح التباين السنوي لقيمة الاستثمارات

وكشف تقرير الاستثمار الجريء في السعودية أن عام 2022 شهد تنفيذ استثمارات بقيمة قياسية بلغت 3.7 مليار ريال (987 مليون دولار) في شركات ناشئة سعودية، محققاً نمواً بنسبة 72 % مقارنة بعام 2021.

وأكد التقرير، الصادر عن منصة MA–NiTT المختصة ببيانات الاستثمار الجريء في الشركات الناشئة، وبرعاية من الشركة السعودية للاستثمار الجريء، أنه على الرغم من أن عام 2021 كان عاماً قياسياً للاستثمار الجريء في المملكة، إلا أن عام 2022 شهد نمواً غير مسبوق؛ إذ سجلت قيمة الاستثمارات الجريئة المنفذة فيه رقماً قياسياً جديداً

وحققت السعودية أعلى نسبة نمو للاستثمار الجريء في عام 2022 مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمكنت المملكة من الحفاظ على مكانتها كثاني أكبر سوق من حيث حجم الاستثمار الجريء بين دول المنطقة خلال عام 2022، مستحوذة على 31 % من إجمالي المبالغ المستثمرة في المنطقة، مقارنة بنسبة 21 % في عام 2021.

وسجلت منظومة الاستثمار الجريء في المملكة مشاركة قياسية جديدة للمستثمرين بلغت 104 مستثمرين خلال عام 2022، وارتفع عدد المستثمرين بنسبة 30 % مقارنة بعام 2021، فيما سجلت المملكة ضعف عدد صفقات التخارج للشركات الناشئة في عام 2022، مقارنة بالعام السابق بإجمالي 10 صفقات تخارج.

«ديليفيرو» تنجح في تغطية جميع المناطق السكانية بالكويت

شركة ديليفرو تواصل التوسع

أعلنت شركة ديليفرو، المنصة الرائدة في توصيل الطعام، أنها أصبحت توفر الآن خدمات التوصيل إلى جميع المناطق السكنية في الكويت. ويُمثل هذا الإنجاز الرائع خطوة مهمة في نمو ديليفرو المستمر والتزامها بتقديم راحة استثنائية وتجارب طعام مبهجة لعملائها الكرام.على مرَ أكثر من أربع سنوات من الازدهار في السوق المحلية، حققت شركة ديليفرو توسعا كبيرا في خدمات التوصيل إلى المناطق الواقعة في أقصى جنوب الكويت. ويشمل ذلك الآن تغطية المناطق السكنية الجديدة مثل صباح الأحمد، وعلي صباح السالم، علاوة على مدينة الخيران وصباح الأحمد البحرية ومنطقة الوفرة والجليعة وبنيدر والضباعية وغيرها. ويمكن للعملاء الآن الاستمتاع بطلب خياراتهم المفضلة من المطاعم ومحلات البقالة والمقاهي والصيدليات ومحلات الزهور وغيرها، علما أن جميع الطلبات يتم توصيلها بشكل مباشر إلى منازلهم.

يعكس قرار ديليفرو في توسيع تغطية التوصيل إلى هذه المناطق الجديدة تفاني الشركة في تلبية الأذواق والخيارات المتنوعة لسكان جميع مناطق الكويت. ومن خلال توسيع نطاق التوصيل، تضمن الشركة تمكين السكان المحليين من الوصول إلى مجموعة واسعة من المأكولات المليئة بالنكهات، بدءا من الأطباق المحلية الرائجة للغاية وحتى مأكولاتهم العالمية المفضلة. وبغض النظر عن مكان تواجد العملاء، يمكنهم الآن الاستمتاع بسهولة بمأكولاتهم المفضلة من خلال خدمة ديليفرو الممتازة.

وفي هذا السياق، قالت سهام الحسيني، المدير العام لديليفرو الكويت وقطر: "نحن فخورون للغاية بقدرتنا على خدمة عملائنا بغض النظر عن المنطقة التي يتواجدون فيها. سواء كنت تريد البرجر المفضل لديك في مدينة الكويت أو فنجانا سريعا من القهوة في الشاليه في عطلة نهاية الأسبوع، فإن ديليفرو موجودة لتقديم خدمة التوصيل."